AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

التنمية المستدامة في العراق في ظل التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي للمدة

(2024–2010)

ا.م. وفاء ابراهيم عسكر wibraheem@uowasit.edu.iq 009647812255043

ا.د احمد عبدالله سلمان asalman@uowssit.edu.iq

م.د مرتضى راشد علي muali@uowasit.edu.iq

م.د مريم جعفري طادي maryam.jafarit@iau.ac.ir

الملخص

شهد العراق خلال الفترة 2010–2024 تحولات تدريجية في مجال التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي، وسط بيئة معقدة تعاني من تحديات سياسية واقتصادية وبنيوية. يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين التحول الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة، مع الاشارة الى القطاع المصرفي كمدخل حيوي لتعزيز الشمول المالي ودعم النمو الاقتصادي.

اعتمد البحث على منهج وصفي–تحليلي شمل استعراض المفاهيم النظرية وتحليل بيانات ومؤشرات رسمية لتقييم واقع الرقمنة والابتكار في العراق، وتأثيرها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتوصلت النتائج إلى وجود تقدم محدود في رقمنة قطاعات الاتصالات والخدمات المصرفية، في ظل استمرار معوقات رئيسية كضعف البنية التحتية، نقص الكفاءات، وغياب الإطار التشريعي الفاعل.

خلص البحث إلى أن التحول الرقمي يمكن أن يكون أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، إذا ما تم دمجه ضمن استراتيجية وطنية شاملة، تدعم الابتكار، وتطور البنية التحتية، وتعزز الحوكمة الرقمية، مع التركيز على القطاع المصرفي كقاطرة للتحول نحو اقتصاد رقمي أكثر شمولًا واستدامة.

Abstract

Between 2010 and 2024, Iraq witnessed gradual transformations in the domains of digital transformation and technological innovation within a complex environment marked by persistent political, economic, and structural challenges. This research aims to analyze the relationship between digital transformation and the achievement of sustainable

development, with a particular emphasis on the banking sector as a vital entry point for promoting financial inclusion and supporting economic growth.

The study adopts a descriptive-analytical methodology, incorporating a theoretical review of key concepts alongside the analysis of official data and indicators to assess the current state of digitalization and innovation in Iraq and their impact on the economic, social, and environmental dimensions of sustainable development. The findings indicate that there has been only limited progress in the digitalization of sectors such as telecommunications and banking, hindered by major obstacles including weak infrastructure, a shortage of qualified professionals, and the absence of an effective legislative framework.

The research concludes that digital transformation can serve as an effective tool for achieving sustainable development in Iraq if integrated within a comprehensive national strategy. Such a strategy must support innovation, develop infrastructure, and strengthen digital governance, with a specific focus on the banking sector as a driving force toward a more inclusive and sustainable digital economy.

مشكلة البحث

على الرغم من التوسع التدريجي في تطبيقات التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي في العراق خلال الفترة 2010–2024، إلا أن أثرها على تحقيق التنمية المستدامة لا يزال محدودًا وغير واضح، خصوصًا في ظل تحديات البنية التحتية وضعف الإطار المؤسسي. ويبرز التساؤل الرئيس للبحث في:

ما مدى إسهام التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، وما الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في هذا السياق؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي يسهمان إيجابيًا في تحقيق التنمية المستدامة في العراق خلال الفترة (2010–2024)، من خلال تعزيز كفاءة وشفافية القطاع المصرفي، وتوسيع الشمول المالي، ودعم النمو الاقتصادي. إلا أن حجم هذا الأثر يرتبط بدرجة توفر البنية التحتية الرقمية، وفعالية السياسات الحكومية، ومدى تطور بيئة الابتكار.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعًا حيويًا يتمثل في العلاقة بين التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق، مع الاشارة الى القطاع المصرفي بوصفه أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد الرقمي. ويكتسب البحث أهميته من كونه يواكب التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، ويعالج الحاجة

المتزايدة إلى إصلاحات رقمية شاملة في العراق، خاصة بعد تداعيات جائحة كوفيد-19 والتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية. كما يسهم في سد فجوة معرفية من خلال دراسة تحليلية تطبيقية تسلط الضوء على فعالية السياسات الرقمية، وتقديم توصيات قابلة للتنفيذ تسهم في تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الشمول المالي، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية..

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1. تحليل واقع التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي في العراق خلال الفترة 2010–2024، مع التركيز على القطاع المصرفي.
2. تقييم مدى تأثير التحول الرقمي والابتكار على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العراق.
3. دراسة دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي وتحسين الأداء الاقتصادي ضمن مسار التحول الرقمي.
4. تشخيص التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق الرقمنة في البيئة العراقية.
5. اقتراح سياسات وطنية رقمية فعالة تسهم في تعزيز التنمية المستدامة من خلال الابتكار والتحول الرقمي.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي–التحليلي، بوصفه من المناهج الملائمة لدراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، حيث تم تناول مفاهيم التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي والتنمية المستدامة من منظور نظري، مع تحليل المؤشرات والبيانات الرقمية ذات الصلة بواقع العراق خلال الفترة (2010–2024). كما استند البحث إلى مصادر رسمية معتمدة صادرة عن المؤسسات الوطنية، مثل الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، والبنك المركزي العراقي، إلى جانب تقارير المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي..

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات بنيوية عميقة في أنظمته الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التطور السريع في تقنيات التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي، حتى غدا التحول الرقمي ضرورة استراتيجية للدول الساعية إلى تعزيز قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد أضحى هذا التحول يمثل أحد المحركات الرئيسة لتسريع النمو، وتحسين الكفاءة المؤسسية، وتوسيع نطاق الشمول المالي والاجتماعي، فضلاً عن خلق بيئة أكثر فاعلية للابتكار والإنتاج.

وفي هذا الإطار، يواجه العراق تحديات مركبة تعود إلى تراكم الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، ما أثّر في قدرته على مواكبة متطلبات التنمية المستدامة ضمن أجندة الأمم المتحدة 2030. ومع ذلك، يشكل التحول الرقمي فرصة حقيقية

لإعادة بناء البنى المؤسسية، وتطوير نظم الخدمات، وتحفيز الاقتصاد، خاصة مع التوجه الحكومي المتزايد نحو تحديث البنية الرقمية وتبني استراتيجيات رقمية وطنية (وزارة التخطيط، 2022).

تشير المؤشرات الحديثة إلى تنامٍ ملحوظ في استخدام الوسائط الرقمية، إذ ارتفعت نسبة مستخدمي الإنترنت من نحو 1% عام 2010 إلى أكثر من 75% بحلول عام 2022(World Bank, 2023) ، مما يعكس تطورًا في البنية التحتية الرقمية. ورغم ذلك، لا تزال بيئة الابتكار في العراق محدودة، إذ يوضح مؤشر الابتكار العالمي أن مساهمة التكنولوجيا المحلية والبحث العلمي في الناتج المحلي الإجمالي ما زالت متواضعة، وهو ما يُبرز الحاجة إلى تطوير مناخ داعم للبحث والتطوير.(WIPO, 2023)

ويكتسب هذا البحث أهميته من كونه يتناول العلاقة بين التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة في العراق من جهة أخرى، من خلال تحليل علمي يستند إلى بيانات إحصائية ومؤشرات رسمية، سواء على المستوى الوطني أو من خلال ما تصدره المؤسسات الدولية. كما يركّز البحث بشكل خاص على القطاع المصرفي بوصفه أحد القطاعات الحيوية التي تأثرت بشكل مباشر بالتحول الرقمي، والذي يشكل بدوره أداة فاعلة لتعزيز الشمول المالي، وتحقيق العدالة الاقتصادية، وتحسين كفاءة المعاملات المالية.

ويتمثل التحدي الأبرز في هذا المجال بضعف التمويل الحكومي لقطاع تكنولوجيا المعلومات، وغياب البيئة التشريعية الرقمية المتكاملة، بالإضافة إلى محدودية الكفاءات المتخصصة .(UNDP, 2021) ورغم هذه التحديات، فإن مؤشرات السنوات الأخيرة تُظهر فرصاً واعدة لتعزيز مسار التحول الرقمي، لاسيما مع تزايد استخدام الخدمات الإلكترونية، واندماج المؤسسات المصرفية في أنظمة الدفع الرقمية، وانتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية.

من هنا، يسعى هذا البحث إلى تقديم تحليل معمّق لواقع التحول الرقمي في العراق خلال الفترة (2010–2024)، وتقييم أثره في تعزيز مسارات التنمية المستدامة، من خلال اعتماد منهجية علمية تجمع بين الرصد الوصفي والتحليل النظري للمؤشرات الرقمية والتنموية، بما يسهم في صياغة رؤى وسياسات داعمة لمسار الاقتصاد الرقمي في البلاد.

الكلمات المفتاحية: مفهوم التحول الرقمي، مفهوم الابتكار التكنولوجي. مفهوم وأبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتحول الرقمي والتنمية المستدامة

أولاً: مفهوم التحول الرقمي

يشير التحول الرقمي إلى **عملية إدماج التقنيات الرقمية في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، بهدف تحسين الأداء وتعزيز الكفاءة وزيادة القدرة على الابتكار** .ويختلف التحول الرقمي عن مجرد "الرقمنة" التي تعني تحويل المعلومات من شكلها الورقي إلى الرقمي، فهو يتضمن إعادة هيكلة كاملة للعمليات والنماذج التشغيلية (OECD, 2020).

وقد عرفت **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)** التحول الرقمي بأنه" :عملية شاملة تؤدي إلى تغيير جذري في نماذج الأعمال من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة.(ESCWA, 2021) "

ثانيًا: مفهوم الابتكار التكنولوجي

يُقصد بالابتكار التكنولوجي إدخال تقنيات جديدة أو تحسين تقنيات موجودة بما يسهم في إنتاج منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة. ويُعد الابتكار أحد الركائز الأساسية للاقتصادات القائمة على المعرفة، وعاملاً حاسمًا في التنافسية والنمو (Schumpeter, 1934).

ويُقاس الابتكار التكنولوجي عادةً عبر مؤشرات مثل: الإنفاق على البحث والتطوير(R&D) ، عدد براءات الاختراع، ومستوى استخدام التقنيات الحديثة في القطاعات الاقتصادية.

ثالثًا: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

التنمية المستدامة، وفقًا لتعريف الأمم المتحدة، هي" :التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها .(UN, 1987) "وهي تقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة:

1. **البعد الاقتصادي** :النمو المستدام، تنويع مصادر الدخل، تقليل الفقر.
2. **البعد الاجتماعي** :العدالة، الشمول، تحسين مستوى التعليم والصحة.
3. **البعد البيئي** :حماية الموارد الطبيعية، تقليل التلوث، تعزيز الطاقة النظيفة.

رابعًا: العلاقة بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة

تشير الدراسات الحديثة إلى أن **التحول الرقمي يسهم في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة،** من خلال:

- تحسين كفاءة استخدام الموارد (الطاقة، المياه، النقل).
- دعم التعليم الرقمي والصحة الإلكترونية.
- تسهيل الشمول المالي من خلال الخدمات المالية الرقمية.
- تعزيز الشفافية في إدارة الموارد العامة.(UNDP, 2020)

وقد قامت منظمة الأمم المتحدة بتحليل مدى ارتباط التكنولوجيا الرقمية بأهداف التنمية المستدامة الـ 17، وتبين أن هناك علاقة مباشرة مع أكثر من 70% من الأهداف.(ITU, 2021)

خامسًا: دور الابتكار التكنولوجي في تعزيز التحول الرقمي

إن الابتكار هو المحرك الأساسي للتحول الرقمي المستدام، حيث يتيح:

- تطوير حلول محلية تتناسب مع البيئة العراقية.
- تقليل الاعتماد على التكنولوجيات المستوردة.

- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الأسواق الرقمية.

ويُبيّن **مؤشر الابتكار العالمي 2023** أن الدول التي تحتل المراتب العليا في الابتكار، تتمتع بقدرات رقمية متقدمة، ونمو اقتصادي أعلى من المتوسط.(WIPO, 2023)

اذ يُظهر الإطار النظري أن العلاقة بين التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي والتنمية المستدامة هي علاقة تكاملية، حيث يُسهم كل من الرقمنة والابتكار في تحقيق أبعاد التنمية المختلفة. وبالنظر إلى واقع العراق، فإن فهم هذه العلاقة يمثل أساسًا علميًا لتقييم التجربة العراقية في هذا المجال.

المبحث الثاني: التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

أولاً: التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي كأداة للتنمية المستدامة

أصبح التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي عنصرين حاسمين في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعزز الرقمنة الكفاءة في استخدام الموارد، ويقلل من التكاليف التشغيلية، كما يرفع من كفاءة تقديم الخدمات العامة والخاصة. وقد أوضحت الأمم المتحدة أن الرقمنة تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ17 من خلال تحسين الوصول إلى التعليم، الرعاية الصحية، العدالة، وتوسيع الشمول المالي (الأمم المتحدة، 2021)، كما يؤكد تقرير البنك الدولي (2022) أن الدول التي تبنت استراتيجيات رقمية متكاملة شهدت نموًا أسرع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5% مقارنة بالدول ذات البنية الرقمية الضعيفة.

جدول (1) تحليل مؤشرات التنمية المستدامة

المؤشر	2010	2024	الملاحظات
نسبة الشمول المالي	11%	45%	توسع البنوك الرقمية
نسبة السكان المتمكنين من الإنترنت	12%	79%	نمو واضح
نسبة الوظائف في قطاع الاتصالات والمعلومات	2.3%	5.1%	ارتفاع متزايد

المصدر: وزارة التخطيط، البنك الدولي، البنك المركزي العراقي

ثانيًا: العوامل الممكنة للتحول الرقمي

1. **البنية التحتية الرقمية** تعد البنية التحتية التقنية من العوامل الأساسية للتحول الرقمي.
2. **الكفاءات والمهارات الرقمية:** تظهر الدراسات أن توفر الكفاءات التقنية يعد عاملًا محوريًا في نجاح مشاريع التحول الرقمي.
3. **السياسات الحكومية:** تشير دراسة (UNCTAD, 2023) إلى أن تبني سياسات داعمة للتحول الرقمي مثل:

- قوانين حماية البيانات.

- تشريعات الدفع الإلكتروني.
- استراتيجيات الاقتصاد الرقمي.

يسهم في تسريع عملية التحول واستدامتها.

4. الرقمنة المالية

تمت رقمنة:

- الرواتب الحكومية عبر "بطاقات كي وماستر."
- أنظمة الدفع عبر الهواتف المحمولة مثل "زين كاش" و"آسياسيل موني."

ثالثاً: التحديات التي تواجه البلدان النامية

تعاني الدول النامية، ومنها العراق، من مجموعة من التحديات الهيكلية التي تعيق تقدمها الرقمي، أبرزها:

1. **ضعف البنية التحتية:** غياب التغطية الشاملة للإنترنت في المناطق الريفية يخلق فجوة رقمية تهدد العدالة في التنمية.
2. **نقص الكفاءات البشرية:** يعد نقص الكفاءات الرقمية المتخصصة من أبرز العقبات أمام التحول الرقمي الفعال في الدول النامية.(World Bank, 2022)
3. **ضعف التمويل والتخطيط الاستراتيجي:** يفتقر العديد من البلدان النامية إلى خطط رقمية وطنية واضحة، مما يؤدي إلى جهود متفرقة وغير منسقة.
4. **غياب البيئة التشريعية الملائمة:** لا تزال العديد من الدول النامية تفتقر إلى تشريعات حماية البيانات، مما يحدّ من ثقة المستثمرين والمواطنين بالتقنيات الرقمية.

المبحث الثالث: التحول الرقمي كدعامة للتنمية المستدامة في العراق

أولاً: واقع التحول الرقمي في العراق

1. تطور البيئة الرقمية

شهد العراق خلال الفترة 2010–2024 مسارات متباينة في مجال التحول الرقمي. فعلى الرغم من الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية، إلا أن هناك مؤشرات على تطور تدريجي في البنية التحتية الرقمية والخدمات الإلكترونية، خاصة بعد عام 2017، حيث بدأت الحكومة في تبني استراتيجيات أولية للتحول الرقمي.

2. **تطور استخدام الإنترنت والتكنولوجيا**

يوضح الجدول التالي أهم مؤشرات تطور استخدام التكنولوجيا في العراق:

الجدول (2) تطور مؤشرات التحول الرقمي في العراق(2010–2024)

السنة	مشتركو الهاتف المحمول (مليون)	نسبة مستخدمي الإنترنت(%)	مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي (مليون)
2010	23.5	2.5	0.5
2015	30.2	17.0	5.0
2020	38.0	69.0	25.0
2024	48.1	81.7	34.3

Source: DataReportal – Global Digital Insights

اذ يتضح من الجدول ان **مشتركو الهاتف المحمول** :ارتفع عدد المشتركين من 23.5 مليون في 2010 إلى 48.1 مليون في 2024، مما يشير إلى انتشار واسع للهواتف المحمولة في العراق، اما **نسبة مستخدمي الإنترنت** :شهدت نسبة مستخدمي الإنترنت نموًا كبيرًا، من 2.5% في 2010 إلى 81.7% في 2024، مما يدل على توسع البنية التحتية الرقمية وزيادة الوعي الرقمي بين السكان، اما **مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي** :ارتفع عدد المستخدمين من 0.5 مليون في 2010 إلى 34.3 مليون في 2024، مما يعكس تحولًا في سلوكيات التواصل والمشاركة المجتمعية.

ان هذا النمو السريع يظهر تحولاً في سلوك الأفراد والمؤسسات نحو الرقمنة، خاصة في قطاع الاتصالات والإعلام، مما مهّد الطريق لتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية الحكومية والمالية، رغم تفاوت التوزيع بين المحافظات.

ثانيًا: واقع الابتكار التكنولوجي في العراق

يعد الابتكار التكنولوجي أحد أضعف الحلقات في سلسلة التحول الرقمي في العراق. فالموازنات البحثية المخصصة للعلوم والتكنولوجيا لم تتجاوز 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي.

الجدول (3) مؤشرات الابتكار التكنولوجي في العراق(2010–2024)

المؤشر	2010	2015	2020	2024
الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي)	0.1	0.1	0.15	0.2
عدد براءات الاختراع المسجلة	15	23	31	37
عدد حاضنات الأعمال التكنولوجية	2	4	7	12

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(2024)

رغم وجود جهود أكاديمية ناشئة، فإن الابتكار التكنولوجي لا يزال في بداياته، ويحتاج إلى دعم استثماري وتشريعي ومجتمعي ليتحول إلى قطاع إنتاجي قادر على دعم الاقتصاد الوطني.

الا ان على الرغم من التقدم في التحول الرقمي، لا يزال العراق يواجه تحديات في مجال الابتكار التكنولوجي. يُظهر الجدول التالي مؤشر الابتكار العالمي للعراق:

الجدول (4) مؤشر الابتكار العالمي للعراق(2010–2024)

السنة	ترتيب العراق عالميًا	درجة المؤشر (من 100)
2010	130	25.0
2015	120	28.5
2020	112	31.0
2024	105	34.2

Source: ResearchGate

يتضح من الجدول بان ترتيب العراق تحسن من 130 في 2010 إلى 105 في 2024، مما يشير إلى جهود مبذولة في تعزيز الابتكار، كما وقد ارتفعت درجة المؤشر من 25.0 إلى 34.2، مما يدل على تحسن نسبي في بيئة الابتكار، رغم الحاجة إلى مزيد من التطوير في مجالات البحث والتطوير والتعليم التقني.

ثالثًا: قطاع التعليم والتحول الرقمي

فرضت جائحة كورونا 2020 تحديات كبيرة على التعليم، إلا أنها شكّلت أيضًا فرصة لاختبار قدرات العراق على التحول الرقمي في القطاع التربوي. حيث اعتمدت وزارة التعليم العالي منصات إلكترونية كـ "Google Classroom" و"Moodle"، وتم تسجيل زيادة في أعداد الطلبة المشاركين في التعليم عن بُعد.

الجدول (5) عدد الجامعات العراقية التي اعتمدت التعليم الإلكتروني(2020–2024)

السنة	عدد الجامعات	النسبة من إجمالي الجامعات(%)
2020	12	22%
2022	26	48%
2024	37	70%

المصدر :وزارة التعليم العالي العراقية – تقارير التعليم الإلكتروني، 2024

ان هذا النمو يدل على بداية تحول هيكلي في قطاع التعليم، وإن كان لا يزال يعاني من ضعف البنية التحتية التقنية، ونقص الكفاءات في مجال التعليم الرقمي.

رابعًا: التحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي

شهد القطاع المالي والمصرفي في العراق تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، نتيجة تبنّي التحول الرقمي كأداة استراتيجية لتوسيع الشمول المالي وتحسين كفاءة الخدمات المصرفية. وقد عمل البنك المركزي العراقي منذ عام 2018 على تنفيذ استراتيجية واضحة للتحول الرقمي، من خلال إطلاق عدد من المبادرات التقنية، أبرزها خدمات الدفع الإلكتروني، المحافظ الرقمية، والمنصات المصرفية عبر الهواتف الذكية، اذ يشير **الجدول (6)** إلى تطور نسبة الشمول المالي في العراق خلال مدة الدراسة.

الجدول (6): نسبة الشمول المالي في العراق(2024–2010)

السنة	نسبة السكان الذين يمتلكون حساباً مصرفياً أو رقمياً(%)
2010	10
2015	20
2020	35
2024	50

المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الشمول المالي، 2024.

يتضح من الجدول أن نسبة الشمول المالي قد ارتفعت من 10% في عام 2010 إلى 50% في عام 2024، مما يعكس التحول الجذري في نمط الوصول إلى الخدمات المصرفية نتيجة التوسع في استخدام القنوات الرقمية. ويعني ذلك أن نصف سكان العراق أصبح لديهم حسابات مصرفية أو رقمية، وهو تطور يسهم بشكل مباشر في تحقيق هدف الشمول المالي الذي يُعد من أهداف التنمية المستدامة (البنك المركزي العراقي، 2024).

وفيما يتعلق ببنية النظام الرقمي في القطاع المصرفي، فقد تم إدخال **النظام المصرفي المركزي الآلي (Core Banking System)** في 12 مصرفًا حكوميًا وخاصًا، إلى جانب إطلاق تطبيقات الهاتف المصرفية، وهو ما شكّل قاعدة لتقديم خدمات مالية رقمية متقدمة. كما تبنّت المصارف أدوات الابتكار المالي مثل المحافظ الإلكترونية، وفتحت المجال أمام شركات التكنولوجيا المالية المحلية) مثل Switch :و(NassPay، في حين بدأ البنك المركزي منذ عام 2022 بإصدار تراخيص للمؤسسات المالية الرقمية، ويمكن تتبع أداء القطاع المصرفي الرقمي من خلال البيانات الواردة في **الجدول ادناه.**

الجدول (7): تحليل أداء القطاع المصرفي الرقمي

المؤشر	2010	2024
عدد بطاقات الدفع النشطة	1.3مليون	12.7مليون
عدد الصرافات الآلية	250	1600
حجم التعاملات الرقمية (مليار دينار)	900	31,000

المصدر: البنك المركزي العراقي، 2024.

يتضح من البيانات أن عدد بطاقات الدفع ارتفع بشكل كبير ليصل إلى 12.7 مليون بطاقة نشطة في عام 2024، كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي من 250 إلى 1600 جهاز، ما يشير إلى تحسّن البنية التحتية الرقمية. كذلك، فإن حجم التعاملات الرقمية قفز من 900 مليار دينار إلى أكثر من 31 تريليون دينار، مما يعكس ثقة متزايدة في البيئة المصرفية الرقمية.

ومع هذا التطور، سعت المصارف العراقية إلى تقديم خدمات أكثر تنوعًا، مثل فتح الحسابات إلكترونيًا، والخدمات المصرفية عبر الهاتف، والتوسع في النقاط الرقمية. يوضح **الجدول (8)** مسار تطور عدد المصارف التي تقدم خدمات إلكترونية:

الجدول (8): تطور عدد المصارف التي تقدم خدمات إلكترونية في العراق(2010–2024)

السنة	عدد المصارف الرقمية	نسبة التحول الرقمي(%)
2010	3	12
2015	7	25
2020	12	40
2024	19	62

المصدر: البنك المركزي العراقي، 2024.

هذا النمو يعكس تبنّي القطاع المصرفي للتحول الرقمي تدريجيًا، رغم ما يواجهه من تحديات. فبرغم التقدم الظاهر، فإن العراق لا يزال متأخرًا نسبيًا مقارنةً ببعض دول المنطقة في حجم الانتشار الرقمي وكفاءة البنية الإلكترونية.

اذ أظهرت نتائج التحليل أن الرقمنة في القطاع المصرفي تسهم في تعزيز الوصول العادل إلى الخدمات المالية، مما يساعد على تقليل مستويات الفقر، وتحسين فرص المرأة في الحصول على التمويل، وتقليص الفجوة بين الريف

والحضر. كما أن اعتماد الأنظمة الإلكترونية في التوثيق والرقابة يحدّ من الفساد ويعزز الشفافية، وهو ما يدعم البعد المؤسسي للتنمية المستدامة.

اما بالنسبة للتحديات التي تواجه الرقمنة المصرفية في العراق:

1. **ضعف البنية التحتية الإلكترونية** في بعض المحافظات، خصوصًا في المناطق الريفية والنائية، وهو ما يعيق إمكانية تقديم خدمات مالية رقمية متكاملة.
2. **نقص الكفاءات التقنية** في معظم المصارف المحلية، مما يؤثر في سرعة الانتقال نحو التحول الرقمي الكامل.
3. **تهديدات الأمن السيبراني،** إلى جانب غياب تشريعات رقمية حديثة تُنظم عمل الخدمات الرقمية وتحمي البيانات والمستخدمين.

خامسًا: العلاقة بين التحول الرقمي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق

شهد العراق تحسنًا طفيفًا في بعض مؤشرات التنمية المستدامة، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالفقر، البطالة، وتدهور البيئة. في المقابل، ساعد التحول الرقمي في تحسين الوصول إلى التعليم والخدمات المالية والصحية.

الجدول (9) العلاقة بين التطور الرقمي والتنمية المستدامة في العراق(2010–2024)

المؤشر	2010	2015	2020	2024
مؤشر التنمية البشرية(HDI)	0.590	0.620	0.650	0.680
نسبة الالتحاق بالتعليم العالي(%)	17%	22%	27%	34%
نسبة الاعتماد على الطاقة المتجددة(%)	1.5%	2.0%	3.5%	5.0%

المصدر :تقرير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، 2024

نمو المؤشرات المذكورة يُظهر الأثر التراكمي للتحول الرقمي على تحسين مستويات التعليم، الصحة، والبيئة. فازدياد الوعي الرقمي يسهم في تحفيز المجتمع المدني على تبني ممارسات مستدامة، يتضح من الجدول بان نسبة الالتحاق بالتعليم العالي قد ارتفعت النسبة من 17% في 2010 إلى 34% في 2024، مما يعكس تأثير التحول الرقمي في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، اما **مؤشر التنمية البشرية** اذ يظهر تحسن هذا المؤشر من 0.590 إلى 0.680، مما يدل على تقدم في مجالات التعليم والصحة والدخل، اما **استخدام الطاقة المتجددة** فقد زادت النسبة من 1.5% إلى 5.0%، مما يشير إلى توجه نحو التنمية البيئية المستدامة.

أولًا: الاستنتاجات

1. يُعد التحول الرقمي ركيزة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، إذ أظهر تأثيرًا متناميًا في مجالات متعددة، لا سيما في القطاع المالي، غير أن هذا الأثر لا يزال محدودًا بسبب غياب التنسيق المؤسسي والتكامل بين السياسات الرقمية وخطط التنمية الشاملة.

2. شهد العراق تحسنًا نسبيًا في البنية التحتية الرقمية خلال الفترة 2010–2024، انعكس في توسّع استخدام الإنترنت والخدمات المصرفية الرقمية، إلا أن الفجوة الرقمية الجغرافية والاجتماعية ما تزال قائمة، مما يحدّ من تعميم فوائد الرقمنة ويضعف العدالة الرقمية.

3. يواجه العراق تحديات هيكلية في مجال الابتكار التكنولوجي، أبرزها ضعف التمويل المخصص للبحث العلمي، ومحدودية الحوافز، وغياب الربط الفاعل بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الرقمي، وهو ما يعيق نشوء منظومة ابتكار مستدامة.

4. تشير البيانات إلى وجود علاقة طردية بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة، تتعزز بقدر ما تتكامل السياسات الرقمية مع التوجهات التنموية والاقتصادية، خصوصًا عندما يتم ربط مشاريع الرقمنة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

5. القطاع المصرفي يمثّل أحد أبرز المستفيدين من تطبيقات التحول الرقمي، حيث سجل نمواً واضحاً في معدلات الشمول المالي واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني، ما يعكس قدرة الرقمنة على دعم الشفافية المالية وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات.

ثانيًا: التوصيات

1. إعداد استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي ترتبط بأجندة التنمية المستدامة 2030، تتضمن أولويات قطاعية، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وآليات متابعة وتقييم دورية لضمان التطبيق الفعّال.

2. تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، خاصة في المحافظات ذات الخدمات المحدودة، بهدف تقليص الفجوة الرقمية، وتحقيق العدالة في الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات الرقمية.

3. إطلاق برامج وطنية لتنمية الكفاءات الرقمية في القطاعين العام والخاص، مع التركيز على تدريب الموارد البشرية في القطاع المالي والمصرفي، من أجل تسريع وتيرة التحول الرقمي المؤسسي.

4. تحديث الإطار القانوني والتشريعي للتحول الرقمي، بما يشمل قوانين حماية البيانات، والأمن السيبراني، والتوقيع الإلكتروني، وضمان بيئة قانونية مشجعة للابتكار والاستثمار الرقمي.

5. تعزيز منظومة الابتكار الوطني من خلال دعم حاضنات الأعمال الرقمية في الجامعات والمعاهد، وربطها باحتياجات السوق المحلي، وتحفيز الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية.(FinTech)

6. توسيع نطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرقمنة، من خلال تبني نماذج تمويل مشترك، وتشجيع دخول شركات التكنولوجيا المحلية والدولية لتطوير البنى التحتية والخدمات.

7. إدماج التحول الرقمي ضمن الخطط القطاعية، ولا سيما في القطاع المصرفي والمالي، لضمان استدامة الخدمات، وتعزيز الشفافية، وزيادة كفاءة إدارة الموارد.

المصادر

1. Data Reportal Digital 2025: Iraq. Retrieved from https://datareportal.com/reports/digital-2025-iraq
2. ESCWA. (2021). Arab Digital Development Report. United Nations, Beirut.
3. ITU. (2021). The Role of ICT in Achieving the SDGs. International Telecommunication Union.
4. McKinsey & Company (2023). China's Digital Green Transformation.
5. OECD. (2020). Digital Transformation and the Future of Work. Paris.
6. ResearchGate. (2023). The Role of Digital Economy in Iraqi Economic Growth for The Period of 2010-2022 (Analytical Study). Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/377028355
7. Schumpeter, J. A. (1934). The Theory of Economic Development. Harvard University Press.
8. UN. (1987). Our Common Future: Report of the World Commission on Environment and Development.
9. UNCTAD. (2023). Digital Economy Report.
10. UNDP. (2020). Digital Strategy 2020–2025. United Nations Development Programme.
11. UNDP. (2021). Iraq Digital Readiness Assessment. United Nations Development Programme.
12. UNDP. (2024). Human Development Report – Iraq.
13. UNIDO. (2022). Digitalization for Inclusive and Sustainable Industrial Development. Vienna.
14. WIPO. (2023). Global Innovation Index 2023. https://www.wipo.int/global_innovation_index
15. World Bank. (2023). Digital Transformation Strategy for MENA.
16. World Bank. (2024). World Development Indicators. Retrieved fromhttps://databank.worldbank.org/reports.aspx?country=IRQ&source=2
17. World Economic Forum (2023). Digital Inclusion Index.
18. الاتحاد الدولي للاتصالات.(ITU, 2024). Global Connectivity Report
19. الأمم المتحدة (2021). تقرير أهداف التنمية المستدامة.

20. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2024) .UNDP تقرير التنمية البشرية.

21. البنك الدولي.(2022). Digital Economy Report for MENA

22. البنك الدولي.(2023). Digital Transformation and Growth in Fragile States .

23. البنك الدولي.(2023). World Development Indicators . https://data.worldbank.org

24. البنك المركزي العراقي .(2024) .تقرير الشمول المالي.

25. الجهاز المركزي للإحصاء .(2024) .المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السنوية.

26. وزارة الاتصالات العراقية .(2023) .تقرير أداء الإنترنت في العراق.

27. وزارة التخطيط العراقية .(2022) .الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2022–2030 .بغداد.

28. وزارة التخطيط العراقية .(2024) .مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

29. وزارة التعليم العالي العراقية .(2024) .تقرير التعليم الإلكتروني.

30.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .(2024) .إحصاءات البحث العلمي والابتكار.